العامل الاقتصادي في تشكيل المدن والبلدات الحضرمية: مدينة تريم أنموذجاً دراسة تاريخية

صبري هادي عفيف*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العامل الاقتصادي في تشكيل المدن والبلدات الحضرمية من خلال التركيز على مدينة تريم كأنموذج بارز يعكس الخصوصية الحضرمية. إذ برزت تريم منذ قرون كمركز ديني وثقافي، غير أن ذلك لم ينفِ دورها الحيوي في مجالات التجارة، والهجرة الاقتصادية، والزراعة، والثروة الحيوانية، والحرف اليدوية، والتعليم الديني. ويستعرض البحث كيف أسهمت البيئة الاجتماعية والدينية في تريم بتكوين اقتصاد قائم على الهجرة والتحويلات المالية، وكيف لعبت المؤسسات الوقفية دورًا في تنمية المجتمع المحلي. كما يسلّط الضوء على التحديات الاقتصادية الحديثة. واتبع الباحث في دراسته هذه على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز العامل الاقتصادي في تشكيل المدن والبلدات الحضرمية.

لقد قُسّمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث:

المبحث الأول: الجغرافيا والتاريخ الاقتصادي لحضرموت.

1- الموقع الجغرافي وأثره.

2- ملامح النشاط الاقتصادي في المدن الحضرمية.

3- العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الاقتصاد.

المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية التقليدية.

1- الزراعة.

2- التجارة.

3- الثروة الحيوانية.

4- الصناعات الحرفية.

المبحث الثالث: الهجرة الحضرمية ودورها الاقتصادي.

1- أسباب ودوافع الهجرة.

2- التحويلات المالية وأثرها.

3- مؤسسات الأوقاف.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية والآفاق المستقبلية.

1- التحديات الاقتصادية المعاصرة.

2- أثر العوامل السياسية والاجتماعية.

3- مقترحات وسياسات لتنمية الاقتصاد المحلي.

ومن ثم خاتمة وأهم التوصيات، والملاحق، وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: العامل الاقتصادي – حضرموت – تريم – المدن الحضرمية – التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العامل الاقتصادي في تشكيل المدن والبلدات الحضرمية من خلال التركيز على مدينة تريم كأنموذج بارز، يعكس الخصوصية الحضرمية في البناء الاقتصادي المحلي والإقليمي؛ إذ برزت تريم منذ قرون كمركز ديني وثقافي، غير أنَّ ذلك لم ينفِ دورها الحيوي في مجالات التجارة،

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد – كلية التربية ـ جامعة سيئون

والهجرة الاقتصادية، والزراعة، والثروة الحيوانية، والحرف اليدوية، والتعليم الديني المرتبط بمصادر الدخل. ويمكننا القول إنَّ للعامل الاقتصادي أثرًا حاسمًا في نشأة المدن وتطورها ورسم خططها، كما يسهم في تحديد الأطر الاجتماعية والسياسية.

يعرض البحث كيف أسهمت البيئة الاجتماعية والدينية في تريم بتكوين اقتصاد قائم على الهجرة والتحويلات المالية، وكيف أدَّت المؤسسات الوقفية دورًا في تنمية المجتمع المحلي. كما يسلّط الضوء على التحديات الاقتصادية الحديثة التي تواجه المدينة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة. واتبع الباحث في دراسته هذه المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز العامل الاقتصادي في تشكيل المدن والبلدات الحضرمية، من خلال دراسة مدينة تريم نموذجًا يعكس التفاعل بين الاقتصاد والمجتمع والعمران. كما تسلط الضوء على كيفية تأثير الأنشطة التجارية والحرفية والصلات الخارجية في صياغة هُوِيَّة المدينة. وتكتسب الدراسة قيمتها من كونها تسهم في فهم حاضر تريم، واستشراف مستقبلها التنموي والاقتصادي.

لقد قُسّمت الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث:

المبحث الأول: الجغرافيا والتاريخ الاقتصادي لحضرموت.

1- الموقع الجغرافي وأثره في النشاط الاقتصادي.

2- ملامح النشاط الاقتصادي في المدن الحضرمية عبر التاريخ.

3- العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الاقتصاد الحضرمي.

المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية التقليدية في تريم.

1- الزراعة

2- التجارة.

3- الثروة الحيوانية.

4- الصناعات الحرفية.

المبحث الثالث: الهجرة الحضرمية ودورها الاقتصادي في تريم.

1- أسباب الهجرة الحضرمية ودوافعها.

2- التحويلات المالية وأثرها في اقتصاد تريم.

3- مؤسسات الأوقاف والاقتصاد الديني.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية والآفاق المستقبلية.

1- التحديات الاقتصادية المعاصرة في تريم.

2- أثر العوامل السياسية والاجتماعية في الاقتصاد المحلي.

3- مقترحات وسياسات لتنمية الاقتصاد المحلي في تريم.

- خاتمة البحث وأهم التوصيات، والملاحق، وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: المبحث الأول: الجغرافيا والتاريخ الاقتصادي لحضرموت.

1- الموقع الجغرافي وأثره في النشاط الاقتصادي.

هناك دوافع وأسباب تقف وراء نشأة المدن، وتلك الدوافع لا تعدو أن تتعلق بالجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية، وأن من أهم الدوافع التي نتج عنها تكون المدن ومن ثم الدول هي الدوافع الاقتصادية التي تقف بالدرجة الأساسية في مقدمة الدوافع الأخرى[1]. تقع حضرموت على بعد 15 درجة عرضًا شمال خط الاستواء، و50 درجة طولًا شرق جرنتش، وحدودها القديمة بين ظفار شرقًا وعدن غربًا، ورمال الدهناء شمالًا، والبحر العربي جنوبًا. وبين جبال حضرموت توجد أودية فسيحة منبسطة، وعلى امتداد هذه الأودية توجد المدن والقرى[2]، وتمتلك حضرموت موقعًا استراتيجيًا مهمًا كان له الأثر في النشاط الاقتصادي، فالقوافل التجارية تأتي من صنعاء وعدن وغيرها من مناطق اليمن، مرورًا بعدد من المدن

لتصل إلى الشحر والمكلا وشبام وتريم[3]. وتقع تريم في الجزء الشرقي من محافظة حضرموت[4]، وتبعد عن سيئون عاصمة وادي حضرموت مسافة تُقَدَّر بـ 34كم، وعن مدينة المكلا بنحو 365 كم، وتقع على خط عرض 16 درجة ودقيقتين و57 ثانية شمال خط الاستواء، وعلى خط طول 48 درجة و58 دقيقة و32 ثانية شرق خط جرنتش، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 2894كم2 [5].

ويرى البعض أن تريم[6] سميت باسم بانيها تريم بن حضرموت [7]. وتعدُّ تريم قاعدة حضرموت، وهي أشهر بلدان وادي حضرموت، وتتفوق على غيرها من البلدان بالعلم والعلماء، وتتميز بكثرة الصالحين والمساجد والمراكز الدينية[8]. وهي العاصمة الثانية للسلطنة الكثيرية[9]، اشتهرت بالحركة الدينية والأدبية، وكانت مصدرًا من مصادر الإشعاع الديني في جنوب شبه الجزيرة العربية[10]، وتتميز تريم بدورها العلمي والثقافي والفكري في إثراء الحضارة الإسلامية من خلال مؤلفات علمائها في جميع مجالات المعرفة، وتمثل مرجعية دينية خلال عهود التاريخ الإسلامي، وتحوي معالم معمارية إسلامية بارزة إلى جانب الزوايا والأربطة والمعاهد الدينية التي كانت وما تزال منارات علمية يأتي إليها طلاب العلم من شتى بقاع الأرض لينهلوا من علومها[11]. وتتميز مدينة تريم بوجود الأراضي الزراعية الشاسعة وتوافر المياه الجوفية؛ لذا فهي تشتهر بالزراعة منذ القدم، ولكثرة بساتينها وحدائقها فقد سميت بـ (تريم الغَنّاء)[12].

لقد توسعت تريم وتطورت عبر التاريخ كغيرها من المدن؛ ومما تشير إليه الدلائل التاريخية هو أن النواة الأولى للمنطقة القديمة تقع حاليًا بالقرب من حصن الرناد والأجزاء المحيطة والممتدة غربًا لمنطقة (الخلَيف) وتسمى قديمًا بحافة (الأزراء[13]– الأزرى)[14]. وفيما بعد توسعت المدينة أكثر[15]؛ وتتسع مدينة تريم وتضيق بحسب الظروف السياسية[16]. وكان لتريم سور قديم وقد تعرض لمراحل بناء وهدم؛ وكان أول بناء له في عام 601هـ / 1204م وذلك عام 913هـ/ 1507م[17]. وسورت المدينة في عهد غرامة اليافعي[18]، فقد اقتسم اليافعيون تريم، فالسوق من نصيبه، وحارة الخليف لآل همام، وفي حارة النويدرة كان يحكم ابن عبدالقادر[19]. ولهذا السور أربعة أبواب[20]. وما تزال أجزاء من هذا السور باقية إلى عهد قريب[21]. وفيما بعد اتسعت المدينة في عهد الدولة الكثيرية نحو عام 1336هـ/ 1918م؛ لتشمل السور الحالي الذي يصل طوله نحو (3،200 كيلومتر)[22] ، ولا يستطيع أحد الدخول إلى تريم من خلال هذا السور إلا عبر خمس بوابات تفتح في الصباح وتغلق في المساء بشكل يومي، ويمكننا توضيح هذه البوابات (السدد) كما يأتي:

- سدة يادين: وهي البوابة الجنوبية (مدخل تريم).
- سدة بلخير، أو قمزاوي: وهي البوابة الغربية (سدة عيديد).
- سدة محبوب: وهي البوابة الشرقية الشمالية المؤدية إلى منطقة دمون.
- سدة اللمي: وهي البوابة الشرقية الشمالية المؤدية إلى حصن عوض.
- سدة سرور أو عامر: وهي البوابة المؤدية إلى منطقة الفجير (سدة الحاوي).

وقد رُمّمت وصينت واستحدثت عدد من الحصون[23] والأكوات[24] بلغت (15 كوتًا) لحماية المدينة[25]، وعندما ظهر الإسلام اعتنقه أهل تريم طواعية[26]، وبهذا انتشر الإسلام بتريم. وخلاصة القول لقد ارتبط تاريخ حضرموت من دخولها الإسلام إليها بتاريخ الدولة العربية الإسلامية العام، وأصبحت حضرموت وتريم جزءًا لا يتجزأ من الكيان العربي الإسلامي الكبير، وخضعت لعاصمة الخلافة في كل من المدينة

المنـورة، والكوفـة، ودمشـق، وبغـداد لقـرنين مـن الزمان[27]. وفيما بعد إبَّان الدولة الأموية والعباسية.

2- ملامح النشاط الاقتصادي في المدن الحضرمية عبر التاريخ.

كان الحضارمة يعتمدون في اقتصادهم التقليدي على الاستهلاك الشخصي للمنتجات المحلية البسيطة المتوافرة، كالزراعة وتربية المواشي والرعي وبعض الأعمال الحرفية وما يحصل عليه الإنسان الحضرمي من مدخول مهنته وكسب عمل يده[28]. وكانت الحياة المعيشية أقرب إلى الضيق والشدَّة منها إلى السعة والميسرة[29]. وقديمًا يربط المؤرخ ابن حميد حالة الاستقرار برخص الأسعار، والعكس صحيح فكلما اشتدت الحروب والفتن ارتفعت الأسعار وزاد ثمنها وصار الناس يعيشون ضائقة في أحوالهم[30]، ولقد اشتدت حالة الناس سوءًا في تريم بسبب كثرت مطالبات السلطة للرعيَّة[31]. وتذكر المصادر الأخرى – في أكثر من موضع– أنَّ الحكومة الكثيرية دائمًا ما تفرض مكوسًا جائرة على كل ما يرد إلى منطقتها، فزاد الظلم على الناس وخصوصًا الضعفاء منهم[32].

ويبدو أن سوء الأوضاع الاقتصادية وحالة الفقر والعوز وحالة الانفلات الأمني في حضرموت خلال تاريخها السابق قد شجع قُطَّاع الطرق من البدو للإغارة على القوافل التجارية الداخلة إلى تريم والخارجة منها[33]؛ مما كان له الأثر في تخوُّف كثير من التجار على تجارتهم وأموالهم من التعرض لها بالسرقة والنهب. يضاف إلى ذلك فقد تعرضت حضرموت بما فيها مدينة تريم منذ القدم إلى عدد من المجاعات ومات الكثير من الناس[34]. وقد تحسن النشاط الاقتصادي لاحقًا بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته حضرموت.

3- العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الاقتصاد الحضرمي.

من المعلوم أن سياسة العزلة التي انتهجتْها بعض السلطات الحاكمة قد عمَّقت من تخلُّف الاقتصاد المحلي، وكانت الزراعة في الدرجة الأولى؛ لأنها الركيزة الأولى التي يعتمد عليها الإنسان الحضرمي في معيشته وتعدُّ أهم مصادر ثروته. لذلك فقد تضررت الزراعة عمومًا لعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في تريم. وتأثرت الزراعة وغراسة النخيل بعض التأثر[35]. وقد عرَّض كثير من المزارعين أنفسهم وأموالهم للخطر بسبب المناوشات القبلية وما صاحبها من أعمال نهب وسلب وفيد قامت بها بعض القبائل المعتدية، والتي تطال في بعض الأحيان مزارع المزارعين العزل وجروبهم، الذين لا يحملون السلاح، فتقطع النخيل وتعيث في المحاصيل الزراعية فسادًا.

ومن جانب آخر تعرض المزارعون لأصناف عدَّة من المكوس والضرائب الباهظة[36] من السلاطين، فتجد المزارع يكدُّ ويتعب في مزرعته ثم لا يحصل إلا على نصف المحصول أو أقل منه. ولولا ضعف قدرة هؤلاء المزارعين وجهلهم بطرق التجارة والهجرة واضطرارهم للبقاء في قراهم لممارسة فلاحة الأرض وغرس النخيل ورعاية المحاصيل لتوقفت الزراعة وهلك الناس جوعًا. وتجدر الإشارة إلى أن التمر يعدُّ هو الأساس لتوفير لقمة العيش لأهالي تريم والقرى المحيطة بها سابقًا، وهو الوجبة الرئيسة لهم[37]، وكان النخيل ينتشر بكميات كبيرة في منطقة السوم شرقيَّ تريم؛ حتى أن أكثر تمر حضرموت في تلك المدة من ذلك الجانب[38]. وفي اعتقادنا أن تردي الزراعة بفعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر هو الأساس، إضافة إلى ندرة نزول الأمطار في بعض السنوات.

المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية التقليدية في تريم

1- الزراعة: توافرت عوامل عدَّة في ازدهار الزراعة في تريم، منها التربة الخصبة الصالحة للزراعة، ووفرة المياه الجوفية والآبار؛ فتريم تقع ضمن النطاق

الجغرافي لأجود أنواع الأراضي للزراعة في وادي حضرموت[39]، بالإضافة إلى المناخ المناسب للزراعة صيفًا وشتاءً، وكذلك وجود الأيدي العاملة التي تعشق الزراعة وتعمل بها. وهناك عدد من المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع بتريم، أهمها: القمح، والذرة، والدخن، والمسيبلي، والشعير، والجلجل (السمسم)؛ أما الفواكه فمنها الموز، والبطيخ، والليمون، والرمان، والعنب، والباباي، بالإضافة إلى الخضروات، والتوابل كالبصل، والطماطم، والثوم، والجزر، والباميا، والفقوز، والبطاطس، والفلفل، والباذنجان، والحبة السوداء، والكمون، والشبرم[40] وغيرها الكثير. وكان غالب السكان يعيشون على الزراعة، وهي أساس عملية الإنتاج[41].

وقد اعتمدت الزراعة في تريم على مصادر عدَّة للمياه، أهمها مياه السيول، التي تعقب تدفق الأمطار من المرتفعات إلى الأودية، ومنها عبر قنوات خاصة لتصريف مياه السيول إلى المزارع والاستفادة منها قدر المستطاع[42]، والعيون الصغيرة والمياه الجوفية، وتعدُّ مياه الآبار المصدر الرئيس الدائم للحصول على المياه في تريم.

وقديمًا كان يتم حفر البئر بالطريقة التقليدية الشاقة، ويتطلب أحيانًا أن تحفر البئر إلى عمق (60- 80) مترًا، وقد يستغرق العمل بالحفر في مثل هذه الآبار عامًا كاملًا [43]. ويتمُّ (نزح) إخراج الماء من البئر بواسطة الدلاء[44] عبر ما يسمى بالسناوة[45]، والسناوة ليست محصورة على الرجال فقط، بل تشترك المرأة مع زوجها أحيانًا فيها[46]. ومن أهم المحاصيل الزراعية:

أ- **شجرة النخيل**، ففي تريم يزرع النخيل في المزارع والجروب وفي الوديان وعلى السواقي الرئيسة وأماكن مرور السيول (المسيلة). وكان التريميون يعتنون بالنخلة عناية خاصة ويعدُّونها واحدًا من أفراد الأسرة فيكرمونها منطلقين من قول الرسول – صلى الله عليه وسلم-: ((أكرموا عمتكم النخلة))[47] ، وتحتل شجرة النخيل (البلح – الخريف – التمر) الصدارة بين أنواع المزروعات في تريم[48]. وكان محصول التمر الوجبة الرئيسة التي يتغذى عليها التريميون، ففي أيام المجاعات[49] كان من يملك نخلًا كثيرًا وتمرًا هو الغني في ذلك الوقت[50]. ومن أنواع التمور في تريم: (المديني، والحمراء، والجزاز، والجهمي، والسريعي، والمجراف)[51] وغيرها.

ب- **القمح (البر)**: يعدُّ القمح من المحاصيل الزراعية الشتوية، ويُعتمد عليه في صناعة الخبز بأنواعه وأشكاله المختلفة، ويستفاد من بقايا نبات القمح في صناعة التبن (التبل) الذي يخلط مع الطين لصناعة المدر المستخدم في عملية البناء، ومن أنواع القمح: (بافطيم، وباقريفة، والسوط، وشعيل، وهلباز).

ج- **الذرة**: يمتاز هذا المحصول بتحمل الحرارة المرتفعة ويزرع صيفًا وشتاءً، وكانت حبوب الذرة الرفيعة تمثل غذاءً للتريميين بالإضافة إلى القمح، ويستفاد من سيقان نبات الذرة علفًا للحيوانات.

د- **السمسم (الجلجل)**: اهتم التريميون بزراعة السمسم؛ لما يحويه من زيت يستخدم في عملية صناعة الخبز والغذاء، وكذا لدهن الجسم والشعر وترطيبه، ويستفاد من بقايا السمسم بعد عصره علفًا للجمال والحيوانات، ويسمى محليًّا بـ (التخ)[52].

و- **شجرة النبق (العلب – الدوم)**: شجرة العلب أو السدر، وتعتمد على مياه السيول، لذا نجدها تنمو بكثرة على مجاري السيول، وهي شجرة تقاوم الجفاف، ويعدُّ النبق أو الدوم غذاء للإنسان والحيوان، بل صارت وجبة رئيسة أيام المجاعة[53]، ويستفاد من أكل النبق طازجًا ومجففًا، وإذا جففت وسحقت تستخدم كمنظف للجسم يسمى (الغسّة)[54] ، أما جذوع شجرة النبق فتستخدم في صناعة الأبواب والنوافذ قديمًا[55].

هـ- الحناء: يعدُّ الحناء من المحاصيل النقدية في تريم، ويحتاج الحناء إلى كميات كبيرة من المياه، ويختلف المزارعون في عدد مرات حصاد الحناء في السنة، فبعضهم ثلاث مرات والبعض الآخر أربع مرات. ولقد اهتم التريميون بأنظمة الري واعتنوا بها أشد الاعتناء[56]، فبنوا السدود والمضالع والجسور والترع والسواقي، وكانوا يهدفون من عملهم ذلك وصول مياه الأمطار والسيول إلى كل المزارع والجروب لتسقيها وتغمرها بالماء.

2- التجارة: اشتهر التريميون إلى جانب الزراعة بالتجارة، فقد عمل البعض منهم بها داخل حضرموت وخارجها، وأبدعوا فيها حتى صاروا أصحاب ثروة ورؤوس أموال كبيرة في دول جنوب شرق آسيا، كإندونيسيا وجاوة، وكذا في البلدان الأفريقية التي هاجروا إليها واستقروا بها. وبما أن التجارة ونقل البضائع بحاجة إلى شقِّ الطرقات وتمهيدها لعبور القوافل التجارية المحمَّلة بشتى أنواع السلع والبضائع فقد اهتم سكان تريم بالطرق البرية منذ القدم واعتنوا بها، ومهَّدوها وشقُّوا البعض منها في الجبال وفي الوديان والسهول، كما عملوا على تقديم الخدمات لراحة المسافرين، فقاموا ببناء المساجد الصغيرة على الطرقات، بالإضافة إلى بناء السقايات الخيرية[57] التي يشرب منها المسافرون وتشرب منها دوابُّهم.

ومن عادات الناس قديمًا إقامة أسواق أسبوعية، وغالبًا ما يحدد لها يوم في الأسبوع فمثلًا: سوق الأحد، أو سوق الربوع... إلخ، وهناك أسواق موسمية تقام مرة واحدة في العام، ومن هذه الأسواق سوق النبي هود – عليه السلام – في شرق تريم، وهناك طرق عدَّة لمرور القوافل التجارية التي تربط ساحل حضرموت بتريم، من أشهرها الطريق الذي يبدأ من (الشحر إلى عقبة المعدي، فريدة المعارة ثم غيل بن يمين فساه[58]، ثم تميل القافلة لتختار وجهتها إما إلى الشرق باتجاه تريم وعينات، وإما تتجه إلى الغرب باتجاه الغرف وسيئون والقطن)، بالإضافة إلى وجود عدد من الطرق الفرعية التي تربط المدن والقرى[59].

وكان النظام الاقتصادي المعيشي في تريم يوفر الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية لتلبية الاحتياجات للفرد والمجتمع، والنظام المُتَّبع غالبًا في حضرموت قديمًا هو المقايضة في السلع للبيع والشراء في الأسواق[60]. وفيما بعد ارتكز التعامل بعملة الريال النمساوي المصنوع من الفضة[61]، والمعروف محليًّا بالريال الفرنساوي[62]. وقد ظلت هذه العملة متداولة في تريم حتى الحرب العالمية الثانية[63]، ثم استبدلت الروبية الهندية عنه[64]. وكان ذلك منطقيًّا؛ إذ كانت عدن ومحميات الجنوب والسلطنات تابعة للحكم البريطاني، وتتبع إداريًّا الحاكم البريطاني في الهند [65]. ومع ذلك فقد استطاعت بعض الأسر التريمية الثرية من ضرب عملة خاصة باسمها، مثل (أسرة آل بن سهل وآل الكاف) وكان لعملة آل الكاف وثيقة[66] سمح بتداولها ووقعها السلطان منصور والسلطان محسن بن غالب من جهة وبين السيد شيخ بن عبدالرحمن الكاف من جهة أخرى، سمح فيها لشيخ الكاف وأولاده من بعده بضرب عملة جديدة من فضة ونحاس، وقد تم التوقيع بتاريخ 11 محرم سنة 1315هـ/ 1898م[67]. ويبدو أن التداول بها كان محدودًا وضيقًا في إطار مناطق النفوذ الكثيري (تريم وسيئون) [68]. وظل التعامل بالمقايضة موجودًا ولكن في حدود ضيقة جدًّا، فكان الناس يتبايعون ويتعاملون في تجارتهم بالتمر وحبوب الذرة غالبًا[69] وبعض المنتجات المحلية الأخرى.

3- الثروة الحيوانية: كانت توجد بتريم ثروة حيوانية كبيرة من الأغنام والجمال والأبقار والخيول بالإضافة إلى وسائل النقل المستخدمة في الزراعة كالحمير والبغال والثيران، وكان يتم تصدير الفائض عن حاجة

السكان إلى الخارج[70]. ويستفاد من الجمال والحمير في نقل البضائع داخل تريم وخارجها، وفي أعمال السناوة في الزراعة، ويستفاد – أيضًا– من الثيران في حراثة الأرض وتقليبها. لكنها نتيجة للوضع المتردي بسبب الصراعات والفتن والحروب سابقًا أهملت تربية الحيوانات وقلَّ عددُها، ووقع موت كبير في الإبل والبقر، وكان أهل البادية أكثر تضرُّرًا من هذا الوضع؛ مما ألجأهم إلى نهب ثمار النخيل، وصار الناس في ضيق وحالة سيئة[71]. وتعدَّى النهب والسلب إلى الحيوان؛ فكانت تتم سرقة المواشي وحتى النشرة (الحمير)[72].

4- الصناعة والحرف اليدوية

أولًا: الصناعات البدائية في تريم:

1- صناعة مواد البناء: لعل ما يميز تريم شهرتها بإتقان عدد من الصناعات المختلفة، التي توارثها الأبناء عن الآباء عن الأجداد، كصناعة الطوب الطيني (اللَّبِن) غير المحروق أو ما يسمى بـ (المَدَر) والذي يستخدم في بناء البيوت الطينية؛ لقد أبدع التريميون في هندسة العمارة الطينية، وتفنَّنُوا في البناء المعماري الطيني؛ لذا نجد أن تريم تعدُّ متحفًا ثابتًا، فهناك القصور الفخمة والمآذن العملاقة والبيوت الطينية البديعة[73] والقباب الرائعة الجميلة.

2- صناعة النُّورة: تعدُّ النورة (الجير المطفي بالماء) إحدى أهم مواد البناء المستخدمة في العمارة الطينية بتريم؛ إذ تستخدم في أعمال التلييس والتبييض، ولعل أهمَّ ما يجعلها مميزة تغلُّبُها على عيوب الطين في مقاومة عوامل التعرية من رطوبة ورياح وأمطار، كما أنها عازلة للحرارة وقادرة على تقليل الإشعاع الشمسي من عكس جزء كبير من الأشعة الشمسية الساقطة على سطح المبنى[74]. وتتم صناعة النورة عن طريق إحراق الحجر الجيري في درجة حرارة عالية جدًّا وفي أفران خاصة.

3- صناعة استخراج زيت السمسم: يعدُّ السمسم (الجلجل) من الزيوت المهمة؛ لأنه يدخل في عدد من المجالات؛ فهو يدخل في صناعة الأغذية، ويستخدم أيضًا كدهن مرطب للبدن؛ لذلك فقيمته تعدُّ في المرتبة الأولى للزيوت المستخدمة محليًّا [75].

ثانيًا: الحرف اليدوية والمهن: لقد اشتغل عدد غير قليل من سكان تريم بالحرف اليدوية، ويطلق عليها البعض (الصناعات البدائية)؛ بوصفها منتجات يغلب عليها الطابع التقليدي المحلي؛ إذ إن غالب موادها الخام يتحصل عليها من البيئة المحيطة، كالخوص (سعف النخيل) المستخدم في منتجات الحصر والسلال، والطين الجبلي (الجيري) المستخدم في المنتجات الحرفية، وجلود الحيوانات (الأغنام والأبقار والجمال) والمستخدمة في المنتجات الجلدية. ولعل طلب السوق المحلية في المدن أو الأسواق الموسمية لشراء مثل هذه المنتجات وتصدير البعض منها خارج تريم الأثر في استمرارية هذه المهن والمنتجات، يضاف إلى ذلك وجود العمالة التي تمتهن هذه الحرف؛ فقد اكتُسِبَت المهارة وتوورثت من الأجداد إلى الأحفاد، فهناك عائلات تريمية معروفة في كل نوع من فروع المنتجات الحرفية [76]. وأهم هذه الصناعات الحرفية: الحياكة، والحدادة، والصناعات الجلدية، وصناعة الخوص، وصناعة أدوات البناء، والخزف، والصياغة، والنجارة، ومهنة التطبيب وعلاج الأمراض بالطب الشعبي وغيرها.

المبحث الثالث: الهجرة الحضرمية ودورها الاقتصادي في تريم.

يمكننا تعريف الهجرة بأنها حركة أو انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر والاستقرار فيه[77]؛ بحثًا عن الأمان أو لقمة عيش أفضل، أو لمزاولة عمل ومهنة جديدة في المكان أو المنطقة التي هاجر إليها، وقد تكون الهجرة دائمة أو مؤقتة. والهجرة

نوعان: داخلية وخارجية[78]. ويبدو أن الهجرة الحضرمية تمتد جذورها إلى ما قبل الإسلام من تجارة البخور[79]، ثم هاجر أعداد منهم إلى الخارج كفاتحين أو تجار أو هاربين من الصراعات المحلية، أو فارين من كوارث طبيعية كالجفاف وانهيار بعض السدود وغيرها[80]. فلم تعرف شبه الجزيرة العربية شعبًا يشقى في سبيل العيش والتجارة خارج وطنه مثل أهل حضرموت؛ لذلك يمكننا القول إن شعب حضرموت شعب مهاجر بالدرجة الأولى[81]. ويقال عمومًا إن الشمس لا تشرق على أرض إلَّا ويقطنها شخص من حضرموت[82].

لقد ظهرت الهجرة بوضوح وجلاء إبان المدة الاستعمارية الحديثة عندما تطور توسع الأوروبيون من توسع بحري إلى توسع أقليمي في المحيط الهندي نحو عام 1750م[83]. وقلّما تجد بلدًا من بلدان العالم إلا وتجد فيه مهاجرين حضارمة[84]، وقد هاجر التريميون إلى دول عدَّة، منها شرق أفريقيا عن طريق الصومال والحبشة[85]، ونشروا الإسلام هناك بأخلاقهم ومعاملاتهم التجارية، وقد ارتفعت نسبة هجرتهم إلى جنوب شرق آسيا (إندونيسيا والهند وسنغافورة) بعد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) بمستوى خيالي وخاصة في جزيرتي جاوة ومدورا وخاصة في مدينة بتافيا (جاكرتا) وسورابايا وغيرها من المدن الأخرى[86].

1- أسباب ودوافع الهجرة الحضرمية.

هناك أسباب عدَّة أدت إلى هجرة الحضارمة، لعل أهمها ما يأتي:

قلة الحصول على الغذاء مما أصاب البلاد من قحط بفعل المجاعات[87] التي شهدتْها حضرموت عامة وتريم خاصة بفعل الجفاف من مدة زمنية إلى أخرى، وعدم سقوط الأمطار لفترات طويلة.

- حدوث السيول والفيضانات وإتلاف النخيل والمحاصيل الزراعية وخراب البيوت[88].
- الحروب والمناوشات والفوضى والتمزق، وانقطاع صلات جاوة وسنغافورة عن تريم[89].
- ابتزاز القبائل بعض فئات المجتمع الآخرين، وفرض رسوم ضريبية للمارين بأراضيهم[90].
- أن حضرموت وتريم بلدان كانا في العصور الماضية القريبة قطرَيْنِ فقيرَيْنِ في مجملهما[91].
- عدم الرضا عن البيئة الأصلية وإقامة علاقات واسعة مع العالم الخارجي[92].
- طبيعة البلدان التي هاجر إليها الحضارمة؛ إذ كانوا يصفونها لذويهم وأصدقائهم بأنها خضراء كثيرة الخيرات وذلك من الرسائل التي كانوا يرسلونها إلى أهاليهم.
- هجرة كثير من التريميين طلبًا للعلم والمجد فطاب لهم المقام في الجهات التي قصدوها[93].
- توافر الأعمال بكثرة في تلك البلدان، ومنها العمل كجنود يتم الاعتماد عليهم؛ مما دفع بالمئات للهجرة.
- النشاط التجاري، فمعروف أن التريميين كغيرهم من الحضارمة يمتلكون عقولًا نظيفة طموحة، وقدرات تجارية كبيرة في توسيع تجارتهم، فقد ازدهرت تجارتهم هناك فأصبحوا من ذوي الثروة الكبيرة[94].
- عمل بعض التريميين في الموانئ الخارجية ونقلهم لبضائع التجار الحضارمة من سفينة إلى أخرى، ثم بقاؤهم بشكل دائم في تلك البلدان[95].

2- التحويلات المالية وأثرها في اقتصاد تريم.

إن وجود فرص عمل جديدة في مناطق ما وراء البحار شجعت الحضارمة على مغادرة ديارهم إلى المناطق المطلة على المحيط الهندي[96]. وعندما نزلوا البلدان واستقروا بها نجحوا في الاحتكاك بالسكان المحليين هناك، بل اشتغلوا بالتجارة وكانوا ماهرين بها، فتجمعت لديهم الأموال والثروة ونمت بسرعة كبيرة؛ ذلك أنهم كانوا قد صبغوا تجارتهم تلك بالصبغة الدينية[97]. وتبوَّأوا مناصب سياسية واقتصادية

واجتماعية ودينية[98]. ومن استثمار الأموال التي حصلوا عليها في الخارج أنْ بنوا في تريم عددًا من القصور والمساجد والمنتجعات الصيفية التي ما يزال بعضها باقيًا إلى اليوم[99].

لقد اعتمد أهل تريم سابقًا بدرجة كبيرة على وارادت بلدان المهجر، ولعل ذلك أدى إلى ظهور تأخر في الجانب الاقتصادي؛ إذ كانت البلاد تعتمد على نفسها اقتصاديًا في شؤون حياتها، وكان المهاجر إذا قرر عودته من بلاد المهجر واستقراره في تريم فإنه يجلب معه حاجياته من أثاث وفرش وغير ذلك، وانتشرت فكرة استثمار العقارات في المهاجر وفي مقدمتها إندونيسيا، فكان التريمي يشتري له عددًا من العقارات (البيوت) ثم يؤجرها[100] على أن يُرسل له الإيجار إلى بلده تريم فيعيش منه[101]. ومن المؤسف أنه بعد انقطاع التحويلات المالية المرسلة إلى تريم من المهاجرين الحضارمة بفعل الاضطرابات السياسية في تلك البلدان وقيام الحروب الدولية؛ أدى إلى حدوث المجاعة في حضرموت، بما فيها تريم، مما اضطر السكان إلى أكل القضب (البرسيم)[102]. ومن آثار الهجرة حصول بعض التريميين على أموال نقدية مجلوبة من بلدان المهجر، فتذكر المصادر أن الثروة الحضرمية المجلوبة من الخارج بلغت ذروتها في تلك المدة وغالبها من النقد بما لا يقل شهريًا عن ربع مليون جنيه إسترليني[103]؛ إذ يوجد بها مليونيرات حضارمة[104]. لذلك نشأت في تريم أسر خاملة تعتمد على إرساليات التأجير السنوي من دون عمل أي مشاريع اقتصادية استراتيجية تعود على السكان بالنفع والفائدة[105]. ومن عرض ما سبق يبدو لنا أن هجرة التريميين من بلدهم تريم إلى خارجها كانت لها آثار سلبية أكثر مما هي إيجابية.

3- مؤسسات الأوقاف والاقتصاد الديني.

يُقصد بالوقف في اللغة الحبس والمنع[106]، ومن المعلوم أن الوقف عملية متواصلة في عموم المسلمين وهو شركة مساهمة بين الموقوف عليهم والواقفين بين السلف والخلف[107]. وتهدف المؤسسات الوقفية إلى تحسين وضعية الطبقة الضعيفة في المجتمع من مستحقي الوقف لإبعادهم عن التشرد والحرمان مما يجعلهم عناصر صالحة في المجتمع[108]. والاوقاف في حضرموت على ثلاثة أنواع، هي على النحو الآتي:

1-الوقف الخيري:

اعتنى الحضارمة بالوقف الخيري منذ القدم لما له من أهمية في اقتصادهم المحلي، وتسابقوا إلى حبس بعض أموالهم ووقفها في سبيل الله على المساجد ودور العلم والعبادة والأربطة والزوايا الدينية وعلى الفقراء والمساكين والضيوف، بل وتعداها إلى الوقف على الحيوانات[109]. ومن أبرز الأوقاف في حضرموت أوقاف السلطان سالم بن إدريس الحبوظي في دوعن وغيرها عندما حكم حضرموت في عام 676هـ/ 1277م، فقد أوقف الأراضي الزراعية الواسعة والنخيل، وقدرت بمبالغ كبيرة، وكانت تعرف تلك الأوقاف في حضرموت بصدقة الحبوظي[110]، ومنها أوقاف الشيخ عبدالله محمد باعباد (القديم) في شبام والغرفة والعيص والحامي وسيحوت، وكذلك أوقاف آل باوزير المعروفة بديار الصدقة لعابري السبيل في حضرموت[111]، وأوقاف الشيخ عمر المحضار بن عبدالرحمن السقاف فقد أوقف أراضي زراعية وعقارات في تريم والشحر ووادي عرف والواسط، ومنها أوقاف الشيخ أبي بكر بن علي بامعيبد في الحامي والشحر، ولم يقتصر الوقف والصدقات على الرجال فحسب، بل تعداه إلى النساء المحسنات[112]، فهذه المحسنة المعمرة عائشة بنت محمد حبيشان أوقفت بعض أموالها على مساجد الحامي وثوبان وغيرها[113]، وقامت شفاء بنت عيسى الحداد ببناء مسجد الحداد بالمحيضرة بتريم وأوقفت له

الأوقاف، كما بنيت المصليات، منها مصلى شهابة، الذي أوقفت له عيشة بنت عمر المحضار عقارًا، وكثيرة هي المصليات في تريم اللواتي أوقفت لها المرأة الحضرمية أوقافًا لا يتسع المجال لذكرها، ومن أشكال الوقف أيضًا الوقف على حفر برك الماء لشرب الحيوانات في البرية، والوقف على طلبة العلم، ومغسّلي الأموات، بل ووصل الحال إلى أن يقوم الحضارمة بالوقف الخارجي على حمَّام الحرم[114] وغيرها. بالإضافة إلى الأوقاف الخارجية في مهاجر الحضارمة كسنقافورة وإندونيسيا وغيرها من الدول التي ما تزال عامرة ولها هيئات تديرها.

ومن الملاحظ أن في عهد السلطنتين الكثيرية والقعيطية كان الاهتمام بالأوقاف كبيرًا؛ اذ ضبطت جهات الأوقاف في سجلات خاصة تابعة لجهات الأوقاف وشكّلت لجنة لذلك عام 1375هـ/1955م[115]، وكان السابقون لا يبنون مسجدًا إلَّا وأوقفوا عليه بعض الأوقاف للترميم والإمامة.

2- الوقف الأهلي:

وهو نوع آخر من الأوقاف؛ إذ يوقف بعض الأثرياء الميسورين على ذراريهم وأرحامهم، وما يزال بعض ذلك إلى يومنا هذا.

3-الوقف المشترك:

وهو الوقف الذي يجمع فيه المتصدق أحيانًا بين الوقف الخيري والوقف الأهلي.

ومن المؤسف أن كثيرًا من الأوقاف على المساجد والمصالح العامة وغيرها في حضرموت حاليًا التي كانت تعد رافدًا اقتصاديًا مهمًا قد اندثر بفعل الإهمال وضياع السجلات[116]، وضعف الوازع الديني والسطو والاعتداء عليها من العابثين والظالمين. فأصبح البعض يأكلون منها وينتفعون بها كأملاكهم الحقيقية وهي ليست لهم[117]. ومن خلال التدوين التاريخي يتداخل موضوع الوقف مع أنواعه الثلاثة من جانب، ومن جانب آخر يتداخل مع موضوعات تتشابه في أهدافها وأثرها ونتائجها بعض أنواع المبرات كالصدقة والوصية والنذر والهبة والتبرع، فكل هذه الأموال كانت تصرف في وجوه الخير[118]، وتعد تريم أنموذجًا لذلك. ويمكننا الإشارة إلى صور الوقف الخيري وأشكاله في تريم كما يأتي:

1- الوقف على دور العبادة (المساجد والمصليات): وغالب مساجد تريم القديمة إن لم تكن كلها ذات أوقاف. منها: مسجد باعلوي، الحبوظي، باجرش، الجامع، المحضار، الكاف.

2- الوقف على الرعاية الصحية: المستشفيات، منها مستشفى تريم الخيري، الذي تأسس عام 1355هـ/ 1936م من صدقات شيخ بن عبدالرحمن الكاف في إندونيسيا وسنقافورة[119]، وقد استقدموا له الأطباء ووفَّروا المعدات والدواء المجاني، وغذاء المرضى وعلاجهم وكسوتهم.

3- الوقف على المؤسسات العلمية وطلبة العلم والمعلمين: الكتاتيب (المعلامات)، منها معلامة أبي مريم وباحرمي وغيرها، رباط تريم، ويشمل ذلك صيانتها وتوفير أثاثها ودفع مرتبات معلميها وتوفير سكن للطلاب ومستلزماتهم المدرسية وتقديم الطعام للمعلمين والطلاب والعاملين[120].

4- الوقف على الكتب والمكتبات: ففي الوقت الذي كان الناس وطلبة العلم يعانون من شحة الكتب ويعمدون على نسخها بأيديهم لقلة طباعتها وسعرها الباهظ كانت أسرة آل الكاف تقوم بطباعة كثير من الكتب العلمية والأدبية[121]، لذلك أُنشئت المكتبات العامة والخاصة وفتحت أمام طلاب العلم وانتشرت ووقفت عليها الأموال لتوسعة محتوياتها والإنفاق على القائمين عليها. ومن أهم المكتبات الموقوفة في تريم مكتبة الأحقاف للمخطوطات والأحقاف للمطبوعات ومكتبة الرباط[122].

5- الوقف على المصالح العامة: المقابر الثلاث في تريم (زنبل، والفريط، وأكدر) وصيانتها، وتوفير متطلبات القبور من مدر وماء وأدوات الحفر وعدة الجنازة، أجرة حفار قبور الموتى، ومغسل الأموات، ومن ذلك الوقف على اللقطاء الذين يوضعون في الطاق[123] المعروف بـ(طاق الفروخ)، وما وقف على صيانة القفان (الميزان)، ومن ذلك دار الصدقة (الغرباء) بتريم[124] التي وقفت له الدكاكين الملاصقة له[125]، بالإضافة الى وقف السقايات (برادات الماء) داخل تريم وخارجها، ووقف القدور وأواني الحافة، ولربما دخل فيه أيضًا تمهيد الطرقات وترميم مضالع السيول وغيرها من المصالح العامة التي تنفع الناس.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية والآفاق المستقبلية.

1- التحديات الاقتصادية المعاصرة في تريم

تواجه حضرموت عامة ومدينة تريم تحديات اقتصادية معاصرة مركبة، منها ما هو مرتبط بالوضع العام (الانكماش، التضخم[126]، عدم الاستقرار السياسي) ومنها ما هو محلي (استنزاف الموارد المائية، ضعف البنية التحتية، الاعتماد على التحويلات). ومع ذلك، تمتلك المدينة إمكانات قائمة، مثل: تاريخ ثقافي وديني يجذب اهتمامًا، موارد بشرية شبابية، وأنشطة زراعية تقليدية يمكن تطويرها بتقنيات مستدامة. تتطلب الاستجابة مزيجًا من الإجراءات المحلية الفعّالة، ودعم المشروعات الصغيرة، وإدارة المياه، وربط المهاجرين بالاستثمار المحلي. إذ إن تنفيذ حزمة سياسات متكاملة ومتدرجة زمنيًا هو الطريق لتحقيق تعافٍ اقتصادي يصون موارد المدينة ويُحسّن من مستوى معيشة سكانها. ولعل من المتغيرات التي يمر بها العالم اليوم هو المطالبة الملحة من الدول النامية لأخذ مكانتها عالميًا بدل البقاء في الهامش[127].

والحقيقة أنَّ الاقتصاد المحلي تعرّض لانكماش طويل الأمد نتيجة للنزاعات المتكررة، وانخفاض الناتج المحلي، وتدهور العملة، مما انعكس على الأسواق المحلية في حضرموت وتريم عبر زيادة الأسعار وتراجع القوة الشرائية للأسر. أثر ذلك في الطلب المحلي، وفي قدرة الأسر على الإنفاق الاستثماري في الأنشطة الحرفية والزراعية الصغيرة، واستثمار القطاع التجاري للاستثمار في المجال الزراعي، وإنتاج السلع، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإيجاد فرص عمل جديدة[128].

وفي الجانب الاقتصادي يجب الانتباه إلى عدم اختلال العلاقة التوازنية بين السكان والموارد، فالزراعة مثلًا مختلة في حضرموت منذ القدم وحتى الوقت الحالي، فتراجع الإنتاج الزراعي أدى إلى تراجع الإنتاج الغذائي وبالتالي الهجرة[129]. وكانت التحويلات المالية أهمَّ وسيلة لدعم السكان في حضرموت وتريم، وقد أسهمت تلك التحويلات في استمرار دوران عجلة الاقتصاد المحلي والإقليمي لمنطقة قاحلة فقيرة ومقتظة بالسكان، ولقد تمت الاستفادة من تلك التحويلات المالية لشراء الغذاء والمنتجات الأخرى[130]. فاقتصاد تريم – كغيره من مناطق حضرموت – يعتمد بدرجة كبيرة على تحويلات المغتربين (خاصة من جنوب شرق آسيا ودول الخليج)، والتي تمثل مصدرًا مهمًا للدخل الأسري والطلب المحلي. لكن تقلبات أسواق العمل في دول المهجر، وإجراءات تشديد التحويلات المصرفية، وتذبذب أسعار الصرف جعلت هذا المصدر هشًا وغير مستدام في المدى الطويل. لذا فإن انحدار التحويلات يؤدي سريعًا إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار المحلي. لذا ينبغي التحذير من الاعتماد المفرط على التحويلات الخارجية لما لذلك من مخاطر على السكان والاقتصاد المحلي[131].

وبما أن الزراعة التقليدية في وادي حضرموت تعتمد

على موارد مائية جوفية محدودة، فإن ذلك يؤدي إلى استنزاف المخزونات المائية وقلة معدلات إعادة التغذية، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي (الجفاف، ارتفاع الحرارة) التي تقلل من القدرة الإنتاجية الزراعية. هذا التدهور يقلل من الريعية الزراعية، ويضعف الاعتماد على القطاع الزراعي كمصدر مستدام للدخل. فأساليب الزراعة لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن السابق، يضاف إلى ذلك ضعف البنية التحتية والولوج إلى الأسواق والتمويل، فحضرموت وتريم والمناطق المحيطة بها تعاني من محدودية في البنية التحتية وربط المنتجات بالسوق، كما أن الوصول إلى خدمات مالية رسمية أو قروض ميسّرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة محدود. كل ذلك يُعِيق نموَّ المشاريع المحلية، ويُحِدُّ من فرص تشغيل الشباب.

ومن المعلوم أن غياب الاستقرار السياسي الوطني وتشتُّت السلطات هو الآخر قد أدى إلى مخاطر تشغيلية، وطلب من المستثمرين المحليين والأجانب المزيد من الضمانات، وهو ما يؤثر سلبًا في قرار إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع قائمة المشروعات الحالية داخل حضرموت وتريم. كما أن انقسام المؤسسات أدى إلى تشابك تشريعي وضعف تطبيق السياسات المحلية للتنمية. ونتيجة لانكماش سوق العمل المحلي، يواجه الخريجون والشباب عزوفًا عن التوظيف وفرص العمل المحلية مع زيادة الميل إلى الهجرة أو العمل غير الرسمي. هذا يخلق نقصًا في المهارات التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية والخدمية المحلية، ويُضعِف قدرة الاقتصاد على الابتكار والتنويع.

2- أثر العوامل السياسية والاجتماعية في الاقتصاد المحلي.

كان للوضع العام في حضرموت وتريم قديمًا انعكاسه وأثره الواضح في الحياة العامة، ففي مدة الصراعات والمناوشات بين السلطات اليافعية كان الوضع العام متدهورًا، وهنا ذكر المؤرخ الشاطري من الطبيعي ان لا يحدث تطور أو تقدم في الحياة العامة بهذا الدور القبلي[132]، بل سارت الأحوال من سيّئ إلى أسوأ[133]. وبعد تلك المدة شهد الجانب الاقتصادي بعض التطور، غير أنه كان بطيئًا ومحدودًا، فقد كانت أساليب الزراعة والتجارة وبعض مظاهر الصناعة الحرفية المهنية على النمط السابق نفسه[134].

ومن الملاحظ أن السلطات الاستعمارية في عدن لمْ تهتمَّ بتطور الاقتصاد بكل المناطق التي تسيطر عليها، ولم تنفذ أي مشروعات اقتصادية، وإذا كان من اهتمام فإنها قد اهتمَّت بمصالحها الخاصة وبمدينة عدن تحديدًا وميناءها الحيوي الذي تستفيد منه في الجانب العسكري والتجاري[135]. وفي تريم وحضرموت لم يحصل أيُّ تقدُّم اقتصادي بفعل السياسة الخبيثة التي اتخذتها السلطات الاستعمارية وسياسة الحكام والسلاطين وصراعهم على كرسي السلطة، وهي السياسة نفسها التي كانت تعتمد على سياسة (فَرِّقْ تَسُدْ)، التي كان من نتائجها الصراعات والتناحرات والحروب بين أبناء الوطن والمدينة الواحدة، فعمدت تلك السلطات إلى تدمير الصناعات الحرفية المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الاجنبية [136].

وحاليًا فإن السياسة الوطنية المتقلبة تؤثر مباشرة في سياسات الإنفاق العام، وتوزيع الموازنات، وإمكانية تنفيذ مشاريع بنيوية. كما أن ضعف التنسيق بين مستويات السلطة (مركزية- محلية) يؤدي إلى بطء تنفيذ المشاريع وصعوبة جذب التمويل الخارجي. كما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي[137]. لكن التماسك الاجتماعي والأسري في تريم كان وسيظل عاملًا مساعدًا في مواجهة الصدمات (من خلال

التضامن الاجتماعي والتحويلات غير الرسمية). وبالمقابل فإن الضغوط الاقتصادية قد تُضعِف هذه الشبكات أو تُجهِدها مما يقلل من قدرتها على الاحتواء الاجتماعي، ويزيد من ضعف الفئات الفقيرة. هذا التحوُّل الاجتماعي له انعكاسات على الطلب المحلي والاستقرار الاجتماعي الضروري لأي استثمار.

يضاف إلى ذلك هجرة العمالة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، فقد هاجر الحضارمة إلى الهند ودول جنوب شرق آسيا وأفريقيا وغيرها من الدول الخليجية، واستقرت الجالية الحضرمية في تلك الدول ولم تكن الجالية الوحيدة ولكن هناك جاليات أخرى من شمال اليمن ومصر والأردن وغيرهم من العرب[138]. ومن المعلوم أن هجرة جزء كبير من القوى العاملة تُعوِّض في بعض الفترات عبر التحويلات، لكنها تُفقد السوق المحلي طاقات إنتاجية ومهارات. إضافة لذلك يمكن أن تُغيّر الهجرة من هيكل إنفاق الأسر (زيادة الإنفاق على التعليم أو الصحة) أو تُسبّب تبعية اقتصادية جزئية على الدخل الخارجي.

وأخيرًا فإن تراجع الموارد المائية والإنتاج الزراعي يُضعف الأمن الغذائي المحلي، ويجعل السكان أكثر عرضة للتقلبات السعرية وندرة الغذاء، فالموارد الاقتصادية تعد ركيزة أساسية في التنمية[139]، مما يزيد الحاجة إلى تدخلات حماية اجتماعية فعَّالة.

3– مقترحات وسياسات لتنمية الاقتصاد المحلي في تريم.

شهدت حضرموت وتريم قديمًا بعض التطوُّرات المحدودة من خلال الاهتمام بالبنى التحتية؛ فقد اهتموا ببعض طرق التجارة البرية التي ترد إليها من المناطق المحيطة بها، وتخفيض الضرائب لجذب التجارة والتجار إلى دولتهم، مع اهتمامه بالميناء، وأدخلوا بعض التحسينات والخدمات وتوفير البيئة الأمنية وإحساس التجار بالأمن والأمان والاطمئنان على حقوقهم وممتلكاتهم، ووجود بعض السياسات الاقتصادية والمالية المتوافرة، وتشجيع الحرف والصناعات، والسعي في خلق علاقات تجارية مع الجوار، بما يؤدي إلى الإسهام في زيادة الموارد الاقتصادية للدولة، وكان ذلك من قبل آل كساد، كل ذلك أدى إلى وجود نوع من الاكتفاء الذاتي في بعض المناطق من الصناعات الحرفية. لذلك يمكننا القول إن حضرموت في القرن الثالث عشر الهجري قد شهدت نوعًا من التطوُّر الاقتصادي لكنه كان في الغالب بطيئًا؛ إذ بقيت الحياة الاقتصادية بشكل عام على أنماط السابق نفسها[140].

وهناك بعض المقترحات والسياسات لتنمية الاقتصاد المحلي في تريم تتمثل في الآتي:

– إقامة اقتصاد محلي متنوع قائم على استدامة الموارد، يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقلّل اعتماد الأسر على التحويلات الخارجية.

– ضمان خدمات أساسية محسنة، دعم رواد الأعمال، برامج تدريب مهني للشباب.

– استعادة الطاقة الإنتاجية للزراعة المستدامة، تطوير السوق المحلية، وتعزيز البنية التحتية.

– تحسين إدارة الموارد المائية والزراعية المستدامة، من خلال اعتماد تقنيات ري محكمة (الري بالتنقيط، جمع مياه الأمطار، إعادة تأهيل القنوات التقليدية) لتقليل استنزاف المياه.

– تشجيع زراعة محاصيل ذات استهلاك مائي منخفض، وتنويع المحاصيل لزيادة مرونة الأمن الغذائي.

– التعاون مع منظمات دولية للحصول على برامج فنية وتمويل محدود لمشروعات ريّ وإدارة موارد مائية محلية.

– إنشاء صناديق تمويل صغيرة بشروط ميسّرة مع دعم فني (تدريب، تسويق، رقمنة الأعمال).

– إنشاء حضانات أعمال محلية ونقاط عرض للمنتجات الحرفية والزراعية (بازارات محلية دورية) لتعزيز سلاسل القيمة وخلق وظائف للشباب.

– تصليح الطرق المحلية وتحسينها لتقليل تكلفة النقل بين المناطق الزراعية والأسواق.

– دعم البنية الرقمية لتسهيل التجارة الإلكترونية المحلية والتحويلات الرقمية التي تخفّض تكاليف الوساطة. وفتح الأسواق ودعم القطاع الخاص وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تسهم في تحرير التجارة وحرية المنافسة ومنع الاحتكار[141].

– العمل مع الجهات المانحة لتوفير حلول طاقة بسيطة ومستدامة (ألواح شمسية للمشروعات الصغيرة).

– تعزيز دور السلطات المحلية في التخطيط الاقتصادي وتبسيط الإجراءات الإدارية للمشاريع الصغيرة.

– وضع قواعد شفافة للاستثمار المحلي، وضمان حماية الملكية والمؤسسات الصغيرة من مخاطر التشتت الإداري، والتدخل المنسق بين المركز والمحليات مهم لجذب تمويل مشاريع بنيوية.

– تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على التحويلات.

– تعزيز السياحة الدينية والثقافية (بما يتلاءم مع الطابع الديني والعلمي لتريم) كأسواق جديدة للخدمات والسياحة المستدامة.

– دعم الصناعات الغذائية التحويلية الصغيرة (تعليب وتجفيف التمور والمحاصيل) لرفع القيمة المضافة محليًا.

– إعداد برامج لإعادة دمج المغتربين كمستثمرين (حوافز صغيرة لرجال الأعمال المغتربين للاستثمار بدلًا من الاعتماد على تحويلات الاستهلاك).

الخاتمة والتوصيات

يتضح لنا من خلال هذا البحث أنّ العامل الاقتصادي شكّل أحد المرتكزات الأساسية في نشأة المدن والبلدات الحضرمية وتطورها، وفي مقدمتها مدينة تريم، التي مثلت نموذجًا بارزًا للتفاعل بين الموارد المحلية، والأنشطة التجارية، والحرف التقليدية، والصلات الاقتصادية الخارجية. فقد أسهمت الظروف الطبيعية، والموقع الجغرافي، والأنشطة التجارية والدينية، في رسم معالم المدينة وتحديد أدوارها داخل حضرموت وخارجها. كما أنّ التحديات الاقتصادية المعاصرة – المتمثلة في ضعف البنية التحتية، وتراجع بعض الأنشطة التقليدية، وتأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية – ألقت بظلالها على واقع المدينة، الأمر الذي يتطلب وضع رؤى مستقبلية تهدف إلى تنمية الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستدامة. ومن خلال دراسة تريم كنموذج، أمكن إبراز أن العلاقة بين الاقتصاد وتشكيل المدن ليست مجرد علاقة مادية بحتة، بل هي علاقة متداخلة مع البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يعزز من أهمية تناول العوامل الاقتصادية ضمن رؤية شاملة عند دراسة المدن الحضرمية. ومن هنا، فإن تريم لم تكن مجرد مركز ديني وثقافي، بل كانت فضاءً اقتصاديًا أسهم في صياغة هُوِيَّتها العمرانية والاجتماعية. وبذلك يمكن القول إنّ المستقبل الاقتصادي لتريم يظل رهينًا بمدى القدرة على تفعيل الموارد المحلية، وتشجيع الاستثمار، والحفاظ على التوازن بين الأصالة التاريخية ومتطلبات التنمية الحديثة، بما يجعلها أنموذجًا متجددًا لمدينة حضرمية تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل. ويمكننا استعراض بعض التوصيات كما يأتي:

1– تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في القطاعات الواعدة بمدينة تريم، مثل: السياحة الثقافية والدينية، والصناعات الحرفية، والزراعة، والاستفادة من موقع تريم التاريخي والديني في جذب الزوار والسياح، مما يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة.

2- تطوير البنية التحتية الاقتصادية وخاصة في مجالات الطرق، والأسواق، والخدمات المالية، بما يسهل حركة التجارة الداخلية والخارجية.

3- إحياء الأنشطة الاقتصادية التقليدية (كالنخيل، والحرف اليدوية، والأسواق التاريخية) ودعمها بالوسائل الحديثة لضمان استمراريتها.

4- تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في دراسة اقتصاديات المدن الحضرمية واقتراح الحلول العملية لمشكلاتها.

5- إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط الاقتصادي من خلال المبادرات المجتمعية والتعاونيات، بما يعزز من روح الانتماء والمسؤولية.

7- وضع سياسات تنموية متوازنة تحقق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والعمرانية للمدينة، وإنشاء صناديق وقفية تساعد على رفع الاقتصاد المحلي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

(1) لازم، جنان عبدالكاظم، العامل الاقتصادي وأثره في نشوء المدن الإسلامية وتطورها، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، جامعة بغداد، 2017م، ص439.

(2) البكري، صلاح، تاريخ حضرموت السياسي، ج1، ط1 1354هـ، المطبعة السلفية بالقاهرة. ج2، ط2، مطبعة البابي الحلبي بمصر 1355هـ.

(3) البكري، صلاح، المرجع نفسه، ص25، 26.

(4) انظر ملحق رقم (1) موقع مدينة تريم لمديريات وادي حضرموت.

(5) فقد أصبحت مساحة مديرية تريم تضم جميع المناطق المحيطة بها اليوم كدمون وقسم والغرف وثبي والردود وعينات وغيرها.

(6) اختيرت تريم كعاصمة للثقافة الإسلامية في عام 2010م من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)؛ انطلاقًا من قرارات المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة الذي عقد بالجزائر عام 2004م، وقد سبق في عام 1984م إعلان انضمام تريم إلى عضوية المدن الإسلامية في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لمنظمة المدن والعواصم الإسلامية. العامري، عبدالحكيم صالح، مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، تريم للدراسات والنشر، 1431- 2010م، ط1، ص 9.

(7) يبدو أن هناك آراء عدة بشأن نشأة هذه المدينة (تريم)؛ فبعض المؤرخين العرب يرون أن مدينة تريم كان اختطاطها في القرن الرابع قبل الميلاد، ويرى بعضهم أن تريم كان تأسيسها في عهد الحكم السبئي لحضرموت، وأنها سميت باسم أحد أولاد سبأ الأصغر أو باسم القبيلة التي من تريم هذا. للمزيد ينظر: بامؤمن، عوض مبارك سليمان، الإيلاف في تاريخ بلاد الأحقاف، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2013م، ط2، ص 61.

(8) السقاف، عبدالرحمن بن عبيد الله، إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، تحقيق محمد باذيب، دار المنهاج، لبنان، ص 871.

(9) الشحر هي العاصمة الأولى للسلطنة الكثيرية.

(10) الخالدي، عمر، عرب حضرموت في حيدر آباد. ترجمة: جمال محمود حامد، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 45، السنة 12، ص 135.

(11) العامري، عبدالحكيم صالح، مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، المرجع السابق، ص 10.

(12) لمعرفة المزيد عن هذه المصايف ينظر: السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله، إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، المرجع السابق، ص848 – 849

(13) الأزرى، اسم حي في حدود تريم القديمة، وهو المكان الواقع شرقي حصن الرناد بالقرب من جامع تريم، ومازال بالقرب منه مسجد معروف إلى اليوم بمسجد سقاف لزراء.

(14) مصيباح، محمد سالم، عفيف، صبري هادي، العمارة الطينية عند المعماري عوض سليمان عفيف وإخوانه، مكتبة تريم الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1440هـ / 2019م، ص 24.

(15) للمزيد ينظر: الخطيب، محمد بن عبدالله، البرد النعيم في نسب الأنصار خطباء تريم، مخطوط، ص 956.

(16) من المعلوم أن تريم مرت بفترات صراعات بين السلطات اليافعية المتصارعة فيما بينها، وكذلك الصراع بيت السلطنة الكثيرية والقعيطية وغير ذلك، وفي أتون هذه الأحداث التي عصفت بتريم نلاحظ أن كل طرف يتوسع في مساحة أراضيه على حساب الطرف الآخر؛ مما جعل المدينة تتسع وتضيق في فترات محددة. مصيباح، محمد سالم. عفيف، صبري هادي، المرجع السابق، ص24.

(17) للمزيد ينظر: السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله، إدام القوت، المرجع السابق، ص 857. الصبان، عبدالقادر محمد، تعريفات تاريخية عن وادي حضرموت، ط4، 1406هـ/ 1985م، د . ط، د . ن، ص 16.

(18) انظر ملحق رقم (2) سور مدينة تريم سنة 1261هـ- 1840م.

(19) بامؤمن، كرامة مبارك، الفكر والمجتمع، ط1، د. ت، د. ن، ص 197، 198.

(20) الكاف، عمر بن علوي، الخبايا في الزوايا، دار الحاوي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1422هـ / 2001م، د.ط، ص 48- 49.

(21) مصيباح، محمد سالم. عفيف، صبري هادي، المرجع السابق، ص25.

(22) المرجع نفسه، ص26.

(23) الحصون: مفردها حصن وهو قلعة عسكرية تقع على مرتفع للمراقبة والدفاع.

(24) الأكوات ومفردها كوت: وهو مبنى صغير للحراسة العسكرية.

(25) للمزيد ينظر: مصيباح، محمد سالم. عفيف، صبري هادي، المرجع السابق، ص26، 27.

(26) للمزيد ينظر الشاطري، محمد بن أحمد، أدوار التاريخ الحضرمي، دار المهاجر، المدينة المنورة، ط3، 1994م، ص 83، 87. العامري، عبدالحكيم صالح، مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، المرجع السابق، ص 13.

(27) الجعيدي، عبدالله سعيد، السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت، تريم للدراسات والنشر، تريم حضرموت، ط1، 1435هـ/ 2014م، ص19.

(28) الحبشي، محمد عمر، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ترجمة الياس فرح، خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968م، ص564.

(29) بامطرف، محمد عبدالقادر، المعلم عبدالحق، دار الهمداني للطباعة والنشر، ط2، ص 226.

(30) للمزيد ينظر: الكندي، ابن حميد، سالم بن محمد، تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة لتواريخ قديمة وحديثة، تحقيق عبدالله الحبشي،ج2، مكتبة الإرشاد، صنعاء 1424هـ-2003م، ص 370.

(31) السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله، بضائع التابوت في نتف من تاريخ حضرموت، (مخطوط)، ج1، ص390.

(32) السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 735.

(33) هناك حالات وحوادث عدَّة قد حصلت من هذا القبيل، ومنها ما ذكره ابن عبيدالله السقاف؛ إذ تعرض شيخ بن محمد الحبشي للتقطع، إذ كان عائدًا من تريم إلى سيئون مع جماعة من أهل الثروة، فعرض لهم جماعة من البدو فنهبوهم وأخذوا دوابهم وما عليها. نفسه، ص 779.

(34) مثلما حدث في عام 939هـ /1532م ومعظمها في حضرموت الغربية الجنوبية، وحصلت مجاعة أخرى عام 945هـ/ 1538م، بلغت ذروتها أن أكل الناس جلود الحيوانات، وفي عام 970هـ / 1562م اجتاح حضرموت سيل عظيم أهلك كثيرًا من أشجار النخيل، كما حدثت مجاعة أخرى بأسفل حضرموت سنة 1315هـ/ 1897م، فتفرق الناس وهاجر كثير منهم إلى سواحل أفريقيا. السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 995.

(35) الشاطري، محمد بن أحمد، المرجع السابق، ص 94.

(36) للمزيد ينظر عصبان، صالح، الصراع على الحكم والتسلط وأثره على الحياة العامة بحضرموت، مجلة حضرموت الثقافية، العدد 21، ص 35.

(37) باعديل، أحمد سعيد، الملقب (انقريز)، باحث، مقابلة شخصية، بتاريخ 8/12 /2025م، من مواليد1954م، العمر 71 سنة.

(38) السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 1012.

(39) البكري، صلاح، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، المرجع السابق، ص130.

(40) المرجع نفسه، ص130- 131.

(41) باوزير، أحمدعوض، حضرموت الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ما بين الحربين العالميتين، من وثائق الندوة التاريخية، كلية التربية بالمكلا، ص 19.

(42) للمزيد ينظر: عقيل، علي، الري في وادي حضرموت، مجلة التراث، العدد الأول، ص 193.

(43) كوجين، يوري فيودروفيتش، العمارة الطينية الحضرمية التقليدية، تعريب وتقديم: د. عبدالعزيز جعفر بن عقيل، مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، حضرموت، المكلا، ط1، 1437- 2016، ص166.

(44) الدلاء: مفردها دلو.

(45) للمزيد ينظر: بامطرف، عمر عبدالله، دمون قراءة في ماضيها والحاضر، ط1، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست- المكلا، 1440 هـ - 2019م، ص241.

(46) عمرون، هوده حميد، مقابلة شخصية، بتاريخ 2025/8/15م، جدة الباحث، من مواليد عام 1935م، حضرموت - تريم، العمر 90 سنة.

(47) حديث ضعيف.

(48) عكاشة، محمد عبدالكريم، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (1839- 1918م)، دار ابن رشد، عمّان، 1987م، ص12.

(49) المجاعات: مفردها مجاعة وهي حالة القحط والجفاف التي أصابت حضرموت وأدت إلى نقص الغذاء المحلي والمجلوب من الخارج. وعُرف بها سابقًا.

(50) يتذكر الباحث في هذا الموقف ما دار بينه وبين جده (عبدالله فرج سالم عفيف) رحمه الله تعالى، حينما كان يحكي عن أيام المجاعة التي حلت بتريم وحضرموت من أن أباه (فرج سالم) قد باع أحد بيوته الثلاثة التي كان يمتلكها لشراء بقيمة البيت عددًا من النخلات في بداية أيام المجاعة، وأن أولاده ومنهم جد الباحث عبدالله قد اعترضوا على أبيهم بشأن بيع البيت، فرد عليهم بأن التمر سيملأ بطونهم من الجوع ويمنعهم من الموت وليس جدران المدر والطين.

(51) البكري، صلاح، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، المرجع السابق، ص131.

(52) الحبشي، محمد عمر، المرجع السابق، ص127.

(53) كثير من الروايات حكت لنا عددًا من الصراعات والحروب قد نشبت بسبب استيلاء البعض على علوب الآخرين وخاصة وقت المجاعة، وقد وصلت بعض الحالات إلى القتل خاصة في المناطق القبلية، كدوعن وغيرها.

(54) وما يزال ورق السدر إلى وقت قريب يستفاد منه بعد طحنه في عملية التنظيف بديلًا من الصابون.

(55) ميولين، فان در، رحلة في جنوب شبه الجزيرة العربية، ترجمة وتعليق وتقديم د. محمد سعيد القدال ، دار جامعة عدن 1999م، ط1، ص 48.

(56) ما يلاحظ اليوم في تريم أن كثيرًا من هذه المضالع ومصدات السيول والسواقي قد اختفت بشكل نهائي، إما بفعل الإهمال وعدم صيانتها، وإما بفعل التوسع العمراني والبناء على مجاري السيول وهذا ينذر بكوارث سلَّمَ الله الناسَ منها.

(57) للمزيد ينظر: بامطرف، محمد عبدالقادر، الهجرة اليمنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (7- 8)، السنة الأولى، عدن، 1977م، ص62.

(58) بعد ظهور السيارات أصبحت الطرق التي تربط ساحل حضرموت بالداخل ميسَّرة، فهناك طريق مختصر تمَّ إنشاؤه مؤخرًا وهو طريق ساه، الذي اختصر كثيرًا من المسافات؛ إذ بالإمكان قطع الطريق بين تريم والمكلا في حوالي ثلاث ساعات ونصف الساعة فقط بدلًا من يومٍ أو أكثر في السابق.

(59) الجعيدي، عبدالله سعيد، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص131- 132. للمزيد ينظر: مجلة العربي، العدد (85) ديسمبر، 1965م، ص 83.

(60) أبو غانم، فضل، البنية اليمنية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، مطبعة الكاتب العربي، دمشق 1985م، ص 182. الجعيدي، عبدالله سعيد، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت 1918- 1945م، ط1، دار الوفاق، عدن، 2010م، ص105.

(61) الريال النمساوي: عملة الإمبراطورية النمساوية في عهد الإمبراطورة (مارتريزا). البكري، صلاح، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، المرجع السابق، ص 134.

(62) بامطرف، محمد عبدالقادر، في سبيل الحكم، ، ط2، دار

الهمداني، عدن، 1983م، ص 43.

(63) الحبشي، محمد عمر، المرجع السابق، ص 422.

(64) فتاة الجزيرة، العدد (133)، السنة الثالثة، 9 أغسطس 1942م، ص 6.

(65) جعلت بريطانيا الروبية الهندية هي العملة الرسمية المتداولة في الجنوب؛ أما السلطنتان الكثيرية والقعيطية فلم تكن لهما نقود مضروبة باسمهما، وكان بالإمكان ضرب العملة لولا أنَّ الفضة غالية الثمن والنحاس قليل الوجود آنذاك. البكري، صلاح، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، المرجع السابق، ص 135- 136.

(66) انظر ملحق رقم (3).

(67) الكاف، علي أنيس، السيد شيخ بن عبدالرحمن الكاف ودوره في التطور الاجتماعي والاقتصادي في سنقافورة وحضرموت، تريم للدراسات والنشر1، 2015م، ص 85، 86.

(68) بالإضافة الى عملة ابن عبدات الكثيري في الغرفة بسيئون. السقاف، جعفر محمد، من تاريخ الحركة الشعبية الاصلاحية، الندوة التاريخية، كلية التربية بالمكلا، ص 25.

(69) الملاحي، أحمد بن عبد القادر (مخطوطة) كتاب المذكرة التاريخية (الشحرية)، مفتش التربية الفنية بمدارس حضرموت الابتدائية، 1372هـ - 1953م، د.ت، ص 445.

(70) عمرون، عبيد حميد، مقابلة شخصية، بتاريخ 20/ 8/ 2025م، تريم، العمر 95 سنة.

(71) الكندي، ابن حميد، العديدة المفيدة،ج2، المرجع السابق، ص 382.

(72) نفسه، ص 404.

(73) إن المتتبع لحال العمارة الطينية اليوم في تريم يرى تهديدًا واضحًا للعمارة الطينية التقليدية؛ إذ إن البناء المسلح الإسمنتي صار يغزو مدينة تريم غزوًا لافتًا وكبيرًا، وللأسف إذا لم تُسنَّ القوانين التي تمنع وتحد من البناء الإسمنتي ستختفي العمارة الطينية. وحتى تواكب الطين مواد البناء الأخرى كالإسمنت كان لا بدَّ من إنشاء معاهد متخصصة بتطوير البناء الطيني وتطويره وسرعة انجازه.

(74) مجلة حضرموت للدراسات والبحوث، مجلة علمية محكمة – نصف سنوية، جامعة حضرموت، العدد الثاني، المجلد الثاني، شوال 1423هـ، ص41.

(75) العيدروس، محمد بن علوي الملقب (سعد)، الحرف اليدوية في مدينة تريم، د.ن، ط2، 1432هـ - 2011م، ص 40.

(76) الجعيدي، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص 137- 138.

(77) السماك، محمد أزهر، الموارد الاقتصادية، وزارة التعليم العالي، لعراق ، 1979م، ص429.

(78) الجعيدي، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص 146.

(79) الكاف، عبدالله عبدالرحمن، الشتات الحضرمي، تجار، علماء، ورجال حضارم في المحيط الهندي 1750- 1960م، تحرير الريكي فرايتاك. وليم كلارنس سميث، تريم للدراسات والنشر، ص 17.

(80) باحاج، عبدالله سعيد، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، مجلة المنير، العدد الأول، ص 50.

(81) البكري، صلاح ، تاريخ حضرموت السياسي، ج2، المرجع السابق، ص 93.

(82) Burton،Richard f.(1966). First footsteps in east Africa. 3d ed. London: routledge and kegan paul. P.58.

(83) للمزيد ينظر: الكاف، الشتات الحضرمي، المرجع السابق، ص17.

(84) الأكوع، محمد بن علي، اليمن الخضراء مهد الحضارة، ط2، مكتبة الجيل الجديد، 1982م، ص 133.

(85) لمعرفة المزيد عن الأسر التي هاجرت إلى أفريقيا ينظر: الجنيد، عبدالقادر عبدالرحمن، الإسلام واليمنيون الحضارم بشرق أفريقيا، د.ت، ص21.

(86) القعيطي، السلطان غالب بن عوض، تأملات عن تاريخ حضرموت، ط1، 1417هـ- 1996م، ص 112.

(87) يذكر ابن عبيدالله أن مجاعة كبرى حصلت في حضرموت كانت قد بدأت من عام 1362هـ/1943م إلى سنة 1366هـ/1946م إبان الحرب العالمية الثانية، وكانت هي سبب هجرة الحضارمة الأخيرة إلى الحجاز وبلدان الخليج. السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 727.

(88) الكاف، حسين محمد، أثر الحضارم في سنغافورة، تريم للدراسات والنشر، ط1، 1440- 2019م، ص 18.

(89) السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 727.

(90) الكاف، سقاف علي، حضرموت عبر أربعة عشر قرنًا، مكتبة أسامة بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ -1990م، ص 64.

(91) الكاف، أثر الحضارم في سنغافورة، المرجع السابق، ص 18.

(92) الجابري، رزق سعدالله، الحضارم في شرق إفريقيا، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2011م، ص61-62.

(93) الكاف، سقاف علي، المرجع السابق، ص 118.

(94) الكاف، سقاف علي، ص 119.

(95) بامطرف، الهجرة اليمنية، المرجع السابق، ص 52.

(96) الكاف، الشتات الحضرمي، المرجع السابق، ص18.

(97) تذكر كثير من الروايات عن قصص الحضارمة الذين سافروا إلى خارج تريم وهم لا يملكون حتى قوتهم، وكيف صاروا يمتلكون ثروة هائلة وأصبحوا من التجار المشهورين في تلك البلدان. وقد ذكر ابن عبيدالله في الإدام قصة مبارك بن عمر بن شيبان. للمزيد ينظر السقاف، إدام القوت، المرجع السابق، ص 850.

(98) عمشوش، مسعود سعيد، الحضارم في مهاجرهم، د.ن، 2007م، ص13.

(99) الكاف، أثر الحضارم في سنقافورة، المرجع السابق، ص 50.

(100) أسست بالمهجر شركات معروفة للوكالات لشراء العقارات وإيجاراتها والقيام بالإرساليات إلى حضرموت من أشهرها بسنغافورة: شركة الجنيد، شركة السقاف، شركة الكاف، شركة بن يماني الكثيري، شركة

الحداد، وغيرها. الشاطري، محمد بن أحمد، المرجع السابق، ص 417.

(101) الشاطري، المرجع السابق، ص 417.

(102) عمرون، هوده حميد، مقابلة شخصية، المرجع السابق.

(103) قام بعض الحضارمة فيما بعد بإسهامات عدَّة، من إقامة عدد من المشاريع الحيوية المهمة في حضرموت، كبناء المدارس، وشق الطرقات كطريق الكاف، بل إن جميع المدارس في السلطنة الكثيرية يتولى الصرف عليها آل الكاف وآل السقاف من أموالٍ رصدت لهذا الغرض. السقاف، جعفر محمد، من تاريخ الحركة الشعبية الاصلاحية، المرجع السابق، ص 25.

(104) الشاطري، محمد بن أحمد، المرجع السابق، ص 418.

(105) باحاج، عبدالله سعيد، الابعاد الجغرافية لهجرة العمالة اليمنية، بحث مقدم للحصول على شهادة التعمق في البحث، تونس، 1988م، ص 329.

(106) الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل ، 1981م، ص483.

(107) بكير، عبدالرحمن عبدالله، الوقف في حضرموت بين السلف والخلف، ط1، 2002م، ص64.

(108) هميسي، سمية. فطيحيزة، منى، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، ص، 34.

(109) باهارون، محمدعلوي، الوقف الخيري والأهلي في حضرموت، مجلة حضرموت الثقافية، العدد 1 يوليو– سبتمبر 2016م، ص 26.

(110) باوزير، سعيد عوض، صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الوفاق، عدن 2012م، ط3، ص94، 95.

(111) بامطرف، محمد عبدالقادر، المختصر في تاريخ حضرموت، ط1، دار حضرموت ، ص115، 117.

(112) للمزيد ينظر: عبدالنور، محمد يسلم، الأوقاف في حضرموت، مركز تريم للدراسات والنشر،2025م، ط1، ص 70–78.

(113) باهارون، محمدعلوي، الشذرات السنية في تاريخ الحامي المحتمية، بحث غير منشور.

(114) عبدالنور، محمد يسلم، الوقف الخيري في تريم، مجلة حضرموت الثقافية العدد (2)، أكتوبر– ديسمبر 2016م، ص97.

(115) بكير، عبدالرحمن عبدالله، المرجع السابق، ص73.

(116) ومن ذلك أوقاف شيخ بن عبدالرحمن الكاف العامة والخاصة فلم يعد لها وجود على الواقع بعد أن استمر خيرها ونفعهاعلى حضرموت لأكثر من 80 عامًا. الكاف، علي أنيس، المرجع السابق، ص73.

(117) هميسي، سمية. فطيحيزة، منى، المرجع السابق، ص36.

(118) عبدالنور، الوقف الخيري في تريم المرجع السابق، ص94.

(119) للمزيد ينظر: الكاف، علي أنيس، المرجع السابق، ص139.

(120) العاني، اسامه عبدالمجيد، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، كتاب الأمة، دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات – قطر، العدد 135، محرم 1431هـ، السنة 30، ص 180، 181.

(121) الكاف، علي أنيس، المرجع السابق، ص141.

(122) مكتبة الأحقاف هي في الأصل عبارة عن مجموعة مكتبات خاصة أوقفها أصحابها لطلاب العلم (مكتبة الكاف، بن يحيى، الجنيد، بن سهل) جمعت مع بعض تحت مسمى مكتبة الاحقاف للمخطوطات والمطبوعات.

(123) الطاق: موضع مبني داخل الجدار على شكل فجوة أو تجويف مستطيل يستخدم لوضع الأغراض.

(124) للمزيد ينظر: الكاف، علي أنيس، المرجع السابق، ص89، 90.

(125) يعد شيخ بن عبدالرحمن الكاف في سنقافورة من بين أوائل التجار اليمنيين الحضارمة الذين بادروا الى رصد جزء من ممتلكاتهم وثرواتهم للأعمال الخيرية المتنوعة أو ما يعرف بالأوقاف، ومن ذلك أن جعل من عماراته وسط سنقافورة (دارًا للغرباء) يأوي إليه المسافرون من الوطن والمسافرون إليه، بالإضافة إلى وصاياه التي منها وقفه لعدد من عماراته للغرباء وطلاب العلم والمدارس في سنقافورة وتريم وسيئون. عمشوش، المرجع السابق، ص17، 18.

(126) من المعلوم أن تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليه من الشروط الأساسية لتشجيع الصادرات وزيادة نموها. المقبلي، محمد علي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م، ص171.

(127) عبدالمجيد، إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص18.

(128) المقبلي، محمد علي، المرجع السابق، ص159.

(129) باحاج، عبدالله سعيد، مقتطفات من محاضرة بعنوان: هجرة الحضارمة قبل الإسلام، قاعة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بالمكلا الأربعاء 2007/7/25م.

(130) عمشوش، المرجع السابق، ص103.

(131) من المعلوم أن الاحتلال الياباني لجزر هولندا الشرقية عام 1942م قد فرض نهاية سيئة ومفاجئة للتواصل الشخصي والتحويلات المالية مما أدى إلى فقدان سكان حضرموت الدعم المادي من أقاربهم في تلك الجزر. نفسه، ص103.

(132) ويقصد بالدور القبلي من عام 1130هـ إلى عام 1270هـ (1718– 1854م) تقريبًا.

(133) الشاطري، المرجع السابق، ص 393.

(134) نفسه، ص 399.

(135) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر (1917– 1982م)، ترجمة: محمد علي البحر، المطبعة الفنية، القاهرة، 1991م، ص62 .

(136) عكاشة، المرجع السابق، ص27.

(137) عبدالمجيد، إكرام، المرجع السابق، ص60.

(138) الخالدي، عمر، نتائج هجرة الحضارمة إلى الهند، مجلة الدارة ،العدد الثالث، السنة العاشرة، ربيع الآخر 1405هـ، ص225.

(139) للمزيد ينظر: السماك، المرجع السابق، ص4–91.

(140) بافضل، أحمد صالح، ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحضرموت في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر

الميلادي، بحث مقدم لمؤتمر العلمي الرابع التاريخ والمؤرخون الحضارمة في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق ديسمبر 2019م، ص14.

(141) المقبلي، محمد علي، المرجع السابق، ص160،159.

المصادر والمراجع:

1- الأكوع: محمد بن علي، اليمن الخضراء مهد الحضارة، ط2، مكتبة الجيل الجديد، 1982م.

2- بامطرف: محمد عبدالقادر، المختصر في تاريخ حضرموت ، ط1، دار حضرموت.

3- بامطرف: عمر عبدالله، دمون قراءة في ماضيها والحاضر، ط1، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست- المكلا، 1440 هـ - 2019م،

4- بامطرف: محمد عبدالقادر، المعلم عبدالحق، دار الهمداني للطباعة والنشر، ط2، د.ت.

5- بامطرف: محمد عبدالقادر، في سبيل الحكم، ، ط2، دار الهمداني، عدن، 1983م.

6- بامؤمن: كرامة مبارك، الفكر والمجتمع، ط1، د. ت، د. ن.

7- باوزير: سعيد عوض، صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الوفاق، عدن 2012م، ط3.

8- البكري: صلاح، تاريخ حضرموت السياسي ،ج1، ط1 1354هـ، المطبعة السلفية بالقاهرة . ج2،ط2، مطبعة البابي الحلبي بمصر 1355هـ.

9- بكير، عبدالرحمن عبدالله، الوقف في حضرموت بين السلف والخلف ،ط1، 2002م .

10- الجابري، رزق سعدالله، الحضارم في شرق إفريقيا، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2011م.

11- الجعيدي، عبدالله سعيد، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت 1918- 1945م، ط1 ، دار الوفاق ،عدن،2010م.

12- الجعيدي، عبدالله سعيد، السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت، تريم للدراسات والنشر، تريم حضرموت، ط1، 1435هـ/ 2014م.

13- الجنيد، عبدالقادر عبدالرحمن، الإسلام واليمنيون الحضارم بشرق إفريقيا، د.ت.

14- الحبشي، محمد عمر، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ترجمة الياس فرح، خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968م.

15- الخطيب: محمد بن عبدالله، البرد النعيم في نسب الأنصار خطباء تريم، (مخطوط).

16- السقاف: عبدالرحمن بن عبيدالله، بضائع التابوت في نتف من تاريخ حضرموت، ج1، (مخطوط).

17- السقاف، عبدالرحمن بن عبيد الله، إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، تحقيق محمد باذيب، دار المنهاج، لبنان.

18- السماك، محمد أزهر، الموارد الاقتصادية، وزارة التعليم العالي، العراق ، 1979م.

19- الشاطري، محمد بن أحمد، أدوار التاريخ الحضرمي، دار المهاجر، المدينة المنورة، ط3، 1994م.

20- الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981م.

21- الصبان، عبدالقادر محمد، تعريفات تاريخية عن وادي حضرموت، ط4، 1406هـ/ 1985م ، د . ط ، د. ن .

22- العامري، عبدالحكيم صالح، مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، تريم للدراسات والنشر، ط1، 1431- 2010م.

23- عبدالمجيد، إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م.

24- عبدالنور، محمد يسلم، الأوقاف في حضرموت، ط1، مركز تريم للدراسات والنشر،2025م.

25- عكاشة، محمد عبدالكريم، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (1839- 1918م)، دار ابن رشد، عمّان، 1987م.

26- عمشوش، مسعود سعيد، الحضارم في مهاجرهم، د.ن،2007م.

27- العيدروس، محمد بن علوي الملقب (سعد)، الحرف اليدوية في مدينة تريم، د.ن، ط2، 1432هـ - 2011م.

28- القعيطي، السلطان غالب بن عوض، تأملات عن تاريخ حضرموت، ط1، 1417هـ- 1996م.

29- الكاف ،علي أنيس، السيد شيخ بن عبدالرحمن الكاف ودوره في التطور الاجتماعي والاقتصادي في سنقافورة وحضرموت، تريم للدراسات والنشر،ط1، 2015م.

30- الكاف، سقاف علي، حضرموت عبر أربعة عشر قرناً، مكتبة أسامة بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ -1990م.

31- الكاف، حسين محمد، أثر الحضارم في سنغافورة، تريم للدراسات والنشر، ط1، 1440- 2019م.

32- الكاف، عبدالله عبدالرحمن، الشتات الحضرمي، تجار، علماء، ورجال حضارم في المحيط الهندي 1750- 1960م، تحرير الريكي فرايتاك. وليم كلارنس سميث، تريم للدراسات والنشر.

33- الكاف، عمر بن علوي، الخبايا في الزوايا، دار الحاوي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1422هـ / 2001م، د.ط.

34- الكندي، ابن حميد، سالم بن محمد، تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة لتواريخ قديمة وحديثة، تحقيق عبدالله الحبشي،ج2، مكتبة الإرشاد، صنعاء 1424هـ-2003م.

35-كوجين، يوري فيودروفيتش، العمارة الطينية الحضرمية التقليدية، تعريب وتقديم، د. عبدالعزيز جعفر بن عقيل، مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، حضرموت، المكلا، ط1، 1437- 2016.

36-مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر (1917- 1982م)، ترجمة، محمد علي البحر، المطبعة الفنية، القاهرة، 1991م.

37- مصيباح، محمد سالم، عفيف، صبري هادي، العمارة الطينية عند المعماري عوض سليمان عفيف وإخوانه، مكتبة تريم الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1440هـ / 2019م.

38- المقبلي، محمد علي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، وزارة الثقافة والسياحة ،صنعاء، 2004م.

39- الملاحي: أحمد بن عبد القادر، كتاب المذكرة التاريخية، (مخطوط) ، 1372هـ - 1953م، د.ت.

40- ميولين، فان در، رحلة في جنوب شبه الجزيرة العربية، ترجمة وتعليق وتقديم د. محمد سعيد القدال ، دار جامعة عدن 1999م، ط1.

المراجع الأجنبية:

41- Burton،Richard f.(1966). First footsteps in east Africa. 3d ed. London: routledge and kegan paul. P.58.

الرسائل الجامعية:

42- همیسي، سمية. فطيحيزة، منى، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر.

43- البحوثات:

44- باحاج، عبدالله سعيد، مقتطفات من محاضرة بعنوان: هجرة الحضارمة قبل الإسلام، قاعة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بالمكلا الأربعاء 2007/7/25م.

45- باحاج، عبدالله سعيد، الابعاد الجغرافية لهجرة العمالة اليمنية، بحث مقدم للحصول على شهادة التعمق في البحث، تونس، 1988م.

46- بافضل، أحمد صالح، ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحضرموت في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، بحث مقدم لمؤتمر العلمي الرابع التاريخ والمؤرخون الحضارمة في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق ديسمبر 2019م.

47- باهارون، محمدعلوي، الشذرات السنية في تاريخ الحامي المحتمية، بحث غير منشور.

48- باوزير، أحمد عوض، حضرموت الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ما بين الحربين العالميتين، من وثائق الندوة التاريخية، كلية التربية بالمكلا.

49- السقاف، جعفر محمد، من تاريخ الحركة الشعبية الاصلاحية، الندوة التاريخية، كلية التربية بالمكلا.

50- المجلات والصحف والدوريات:

51- باحاج، عبدالله سعيد، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، مجلة المنير، العدد الأول.

52- بامطرف، محمد عبدالقادر، الهجرة اليمنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (7- 8)، السنة الأولى، عدن، 1977م، ص62.

53- باهارون، محمدعلوي، الوقف الخيري والأهلي في حضرموت، مجلة حضرموت الثقافية، العدد 1 يوليو- سبتمبر 2016م، ص 26.

54- الخالدي، عمر، نتائج هجرة الحضارمة الى الهند، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة العاشرة، ربيع الثاني 1405هـ.

55-الخالدي، عمر، عرب حضرموت في حيدر آباد. ترجمة: جمال محمود حامد، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 45، السنة 12.

العاني، اسامه عبدالمجيد، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، كتاب الامة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات – قطر، السنة 30، العدد 135، محرم 1431هـ.

56- عبدالنور، محمد يسلم، الوقف الخيري في تريم ، مجلة حضرموت الثقافية العدد (2)، أكتوبر- ديسمبر 2016م.

57- فتاة الجزيرة، العدد (133)، السنة الثالثة، 9 أغسطس 1942م،

58- عصبان، صالح، الصراع على الحكم والتسلط وأثره على الحياة العامة بحضرموت، مجلة حضرموت الثقافية، العدد 21.

59-عقيل، علي، الري في وادي حضرموت، مجلة التراث، العدد الأول.

60- لازم، جنان عبدالكاظم، العامل الاقتصادي وأثره في نشوء المدن الإسلامية وتطورها، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، جامعة بغداد، 2017م.

61- مجلة العربي، العدد (85) ديسمبر، 1965م.

62- مجلة حضرموت للدراسات والبحوث، مجلة علمية محكمة – نصف سنوية، جامعة حضرموت، العدد الثاني، المجلد الثاني، شوال 1423هـ.

المقابلات:

63- باعديل، أحمد سعيد، الملقب (انقريز)، باحث، مقابلة شخصية، بتاريخ 8/12 /2025م، من مواليد1954م، العمر 71 سنة.

64- عمرون، هوده حميد، مقابلة شخصية، بتاريخ 2025/8/15م، جدة الباحث، من مواليد عام 1935م، حضرموت – تريم، العمر 90 سنة.

65- عمرون، عبيد حميد، مقابلة شخصية، بتاريخ 20/ 8/ 2025م، تريم، العمر95 سنة.

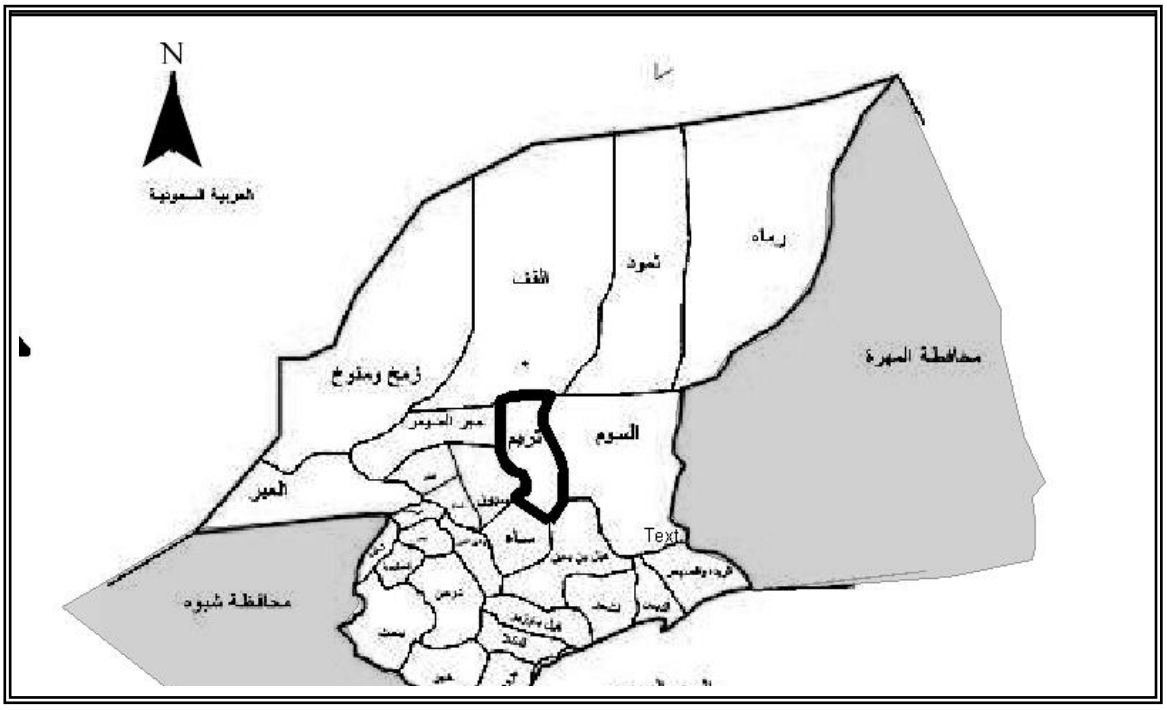

ملحق رقم (1) خارطة موقع تريم بالنسبة لمديريات وادي حضرموت

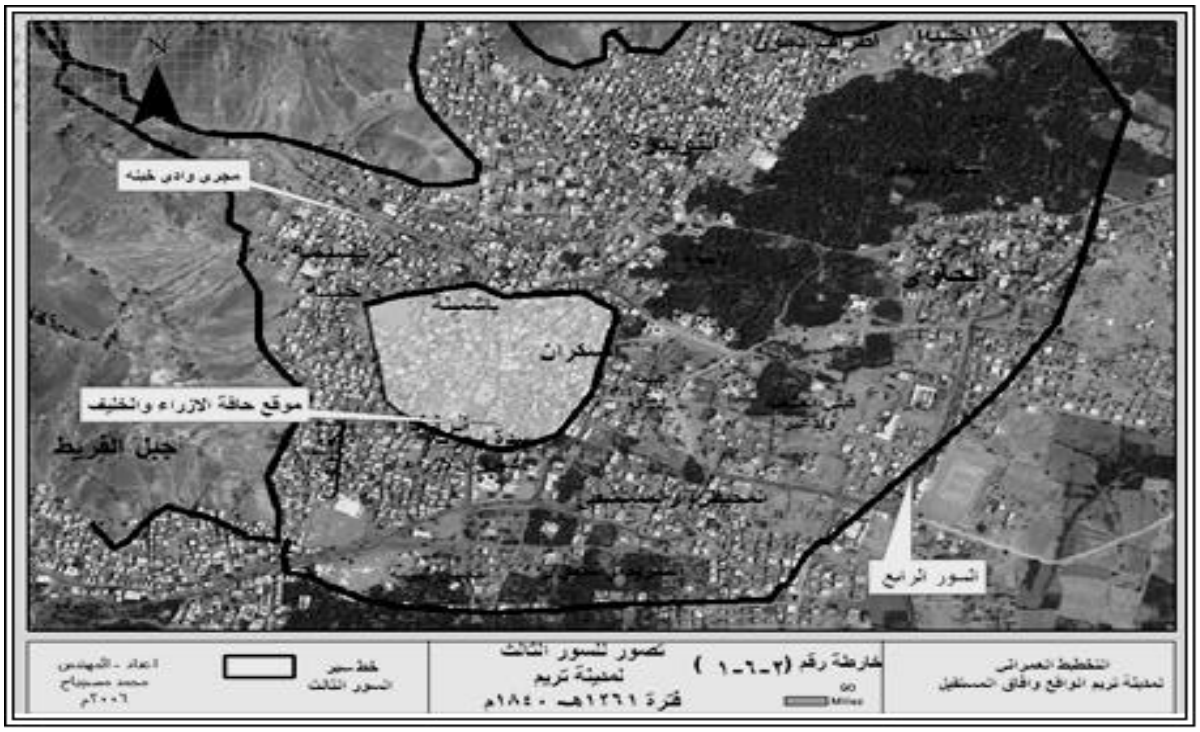

ملحق رقم (2) خارطة سور تريم سنة 1261هـ/1840م

صورة رقم (3) عملة بن سهل / تريم
1258هـ / 1842م

عملة الكاف المتداولة قديماً في تريم.
1315هـ / 1897م

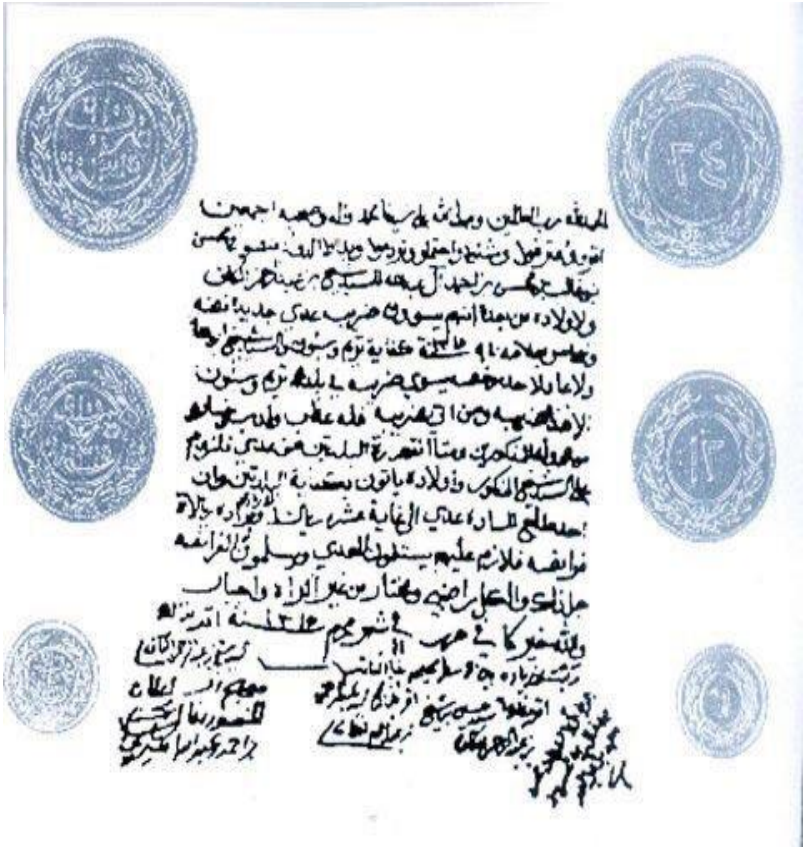

وثيقة صك عملة الكاف.
11 محرم 1897هـ / 1897م

ملحق رقم (3) العملات في تريم

The Economic Factor in Shaping Hadrami Cities and Towns: A Historical Study: Tarim City as a Case Study

Sabri Hadi Afif

Abstract

This study aims to identify the economic factor in the formation of Hadhrami cities and towns. It focuses on the city of Tarim as a prominent model that reflects the Hadhrami particularity. While Tarim has stood out for centuries as a religious and cultural center; it did not negate its vital role in the fields of trade, economic migration, agriculture, livestock, handicrafts, and religious education. The study reviews how the social and religious environment in Tarim contributed to shaping an economy based on migration and financial remittances and how endowment institutions played a role in developing the local community. It also highlights the modern economic challenges. The researcher relied in this study on the historical method and the descriptive-analytical method. The importance of this study lies in highlighting the economic factor in the formation of Hadhrami cities and towns .

The study is divided into an introduction and four sections :

Section One: Geography and the Economic History of Hadhramaut .

1- The geographical location and its impact .

2- Features of economic activity in Hadhrami cities.

3- Natural and human factors affecting the economy .

Section Two: Traditional Economic Activities.

1- Agriculture .

2- Trade.

3- Livestock .

4- Handicraft industries .

Section Three: Hadhrami Migration and Its Economic Role .

1- Causes and motives of migration .

2- Financial remittances and their impact .

3- Endowment institutions .

Section Four: Economic Challenges and Future Prospects .

1- Contemporary economic challenges.

2- The impact of political and social factors.

3- Suggestions and policies for developing the local economy .

Then follows the conclusion, the most important recommendations, appendices, and the list of resources and references .

Keywords: economic factor, Hadhramaut, Tarim, Hadhrami cities, economic development